التقرير الحكومي
حيال التوصيات الواردة
في تقرير
المركز الوطني لحقوق الإنسان
الحادي عشر للعام ٢٠١٤

المقدمة :

بناءً على لقاء جلالة الملك بأسرة المركز الوطني لحقوق الإنسان، وتسلمه التقرير الحادي عشر للمركز للعام ٢٠١٤م، والذي تضمن عرضا لحالة حقوق الإنسان في المملكة على مستوى التشريعات والسياسات والممارسات، كما تضمن التقرير عدداً من التوصيات لضمان احترام حقوق الإنسان في المملكة، ضمن الأطر الدستورية والمعايير الدولية.

واستجابة للتوجيهات الملكية السامية لمتابعة وإنفاذ التوصيات الواردة في التقرير، وحرصاً من الحكومة على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان في شتى المجالات، وتعزيز سيادة القانون بما يتوافق والثوابت الوطنية والدستور الأردني، وكذلك توفير سبل الحياة الكريمة بما ينسجم مع المعايير الدولية والممارسات الفضلى، ولتعزيز الثقة والاطمئنان لدى المواطن الأردني والمواطنين المقيمين على ارض المملكة، فقد شكل دولة رئيس الوزراء لجنة حكومية برئاسة المنسق الحكومي لحقوق الإنسان بموجب القرار المرفق، وذلك لدراسة التوصيات الواردة في التقرير واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها.

حيث عقدت اللجنة عدداً من الاجتماعات خلال الشهرين الماضيين ؛ بغية دراسة التقرير والتوصيات التي وردت فيه، ضمن منهجية تنسيقية مع مختلف المؤسسات الرسمية ومن خلال عقد اللقاءات والاجتماعات في مؤسسات الدولة والالتقاء مع المسؤولين والمعنيين ميدانياً.

وقد تبين للجنة أن عدداً من هذه التوصيات هو موضع التنفيذ ويجري العمل على انجازها قبل صدور توصيات المركز، باعتبارها جزءً من خطط الحكومة التطويرية والمؤسسية، إلا أن عدداً آخر يواجه بعض التحديات، والتي تم الإشارة إليها في معرض الرد على تلك التوصيات، ومنها ما هو قيد التنفيذ.

إن الحكومة إذ تشكر وتثمن جهود المركز الوطني لحقوق الإنسان على ما ورد في تقريره للعام ٢٠١٤، من رصد وتحليل لحالة حقوق الإنسان في المملكة، بما يعكس اهتمامه للنهوض بها، إلا أنها تتمنى على المركز – وقبل إصدار تقاريره السنوية – أن يقوم بالتنسيق والتواصل مع الجهات ذات العلاقة للوصول الى المعلومة الدقيقة بخصوص اية تشريعات وممارسات وسياسات وإحصاءات ووقائع وشكاوى وغيرها، واخذ ذلك بعين الاعتبار لتتوافق التوصيات مع

الهدف المنشود للارتقاء بحالة حقوق الإنسان في المملكة، كما تتمنى الحكومة على المركز الاستماع إلى الرأي الآخر وعرضه في تقريره بشكل شفاف ليتمكن صاحب القرار من اتخاذ القرار المناسب حيال المسألة التي عرضها المركز في تقريره، وذلك ضمانا لدقة المعلومات التي ترد في تقاريره، سيما وانها تشكل مرجعا للحكومة في سياستها الإصلاحية، كما تشكل مرجعا للتقارير الدولية الخاصة بتقييم حالة حقوق الإنسان، لكونها متاحة للاطلاع أمام المحافل الدولية والمنظمات الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان.

ورغم ما شاب التقرير من بعض الأخطاء اللغوية والصياغة الشكلية والموضوعية، وفي بعض الأحيان كانت أخطاء جوهرية في أكثر من موقع من بينها على سبيل المثال لا الحصر التوصية بتعديل المادة (٨) من قانون إدارة قضايا الدولة، رغم أن هذا القانون مبطل حاليا حيث تم إعلان بطلانه على الصفحة رقم (٢١٠٦) في عدد الجريدة الرسمية رقم (٥٠٩٢) بتاريخ ٢٠١١/٥/١٦، فضلا عن عدم دقة بعض الإحصائيات والنسب المشار إليها بالتقرير وفقا للنشرات الرسمية للحكومة، ومنها نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠١٤، كما وأشار التقرير في أكثر من

موقع إلى الرد الحكومي على تقريره لعام ٢٠١٢ دون التعرض للرد الحكومي على تقريره لعام ٢٠١٣ إلا مرة واحدة وردت على الصفحة رقم (١٧٠) بتقرير عام ٢٠١٤ مما شكل إغفالا للإجراءات والمتابعات والتقدم المحرز من جانب الحكومة، على صعيد تعزيز أوضاع حقوق الإنسان بالمملكة للعام ٢٠١٣، بحيث أن المقارنة كان ينبغي أن تتم على أساس ما تم إنجازه من جانب الحكومة في عام ٢٠١٣ والواقع الذي يراه المركز في عام ٢٠١٤، و ليس إيجاد فجوه زمنية في المقارنة.

إلا أن ذلك لا ينتقص من قيمة هذا التقرير والجهود التي بذلت في سبيل إعداده، بحيث من الممكن – وعند إعداد التقارير السنوية القادمة – مراعاة دقة المعلومات وتحليليها والتعاون مع الحكومة لتجنب تكرار هذه الهفوات في بعض الإحصائيات والمعلومات القانونية.

إن الحكومة إذ تضع نصب عينيها الإنسان والاهتمام به فهو " أغلى ما نملك " وتحرص كل الحرص على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان في شتى المجالات، وتعزيز سيادة القانون، وكذلك توفير سبل الحياة الكريمة بما ينسجم والمعايير الدولية والممارسات الفضلى.

في الختام، فإن الجهات الحكومية المعنية بتوصيات المركز الواردة في تقريره لعام ٢٠١٤، قد قامت وبعد دراسة التقرير والتوصيات بإعداد تقرير حكومي مواز، وترجو أن يكون هذا التقرير من الشمولية والشفافية بمكان، وانه قد أجاب على التوصيات مدار البحث، وأنها ترحب بأي استيضاح يمكن أن يرد من المركز الوطني حول ذلك، تأكيداً على النهج التشاركي والحواري بين الحكومة وكافة الأطراف المعنية بتطوير وتعزيز حالة حقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية امتثالاً لتوجيهات جلالة الملك المستمرة للنهوض وعلى مختلف المستويات بمنظومة حقوق الإنسان.

والله ولي التوفيق.